

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري

The role of corporate governance in reducing financial and administrative corruption

قطوش مريم

meriem guettouche

جامعة سطيف 1-الجزائر

mguettouche@univ-setif.dz

عبد الرحمن موساوي

Abderrahmene moussaoui

جامعة سطيف 1-الجزائر

abderrahmene.moussaoui@univ-setif.dz

Received:18/11/2022

accepted 22/12/2022

Published:31/12/2022

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، حيث أصبح موضوع حوكمة الشركات محل الاهتمام للعديد من الباحثين والدارسين في المنظمات الدولية نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحد من التلاعبات من خلال توحيد الممارسات المحاسبية وإرساء قواعد الشفافية، الأمر الذي يسهل عملية الرقابة والمتابعة والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفساد المالي والإداري، الشفافية،المساءلة.

Abstract:

This research paper aims to highlight to gain knowledge of the concepts related to corporate governance and financial and administrative corruption, as the issue of corporate governance has become of interest to many researchers and scholars in international organizations due to the role that the latter plays in reducing manipulations by standardizing accounting practices and establishing transparency rules, which facilitates Oversight, follow-up and accountability process.

Keywords: corporate governance, Financial and administrative corruption, transparency,Accountability.

المؤلف المرسل، قطوش مريم: mguettouche@univ-setif.dz

المقدمة:

أصبح الفساد المالي والإداري ظاهرة متعددة الأوجه يختلف نطاقها حسب مستوى التنمية في الدول، إذا كان لا بد من تكثيف الجهود للقضاء على هذه الظاهرة السلبية من أجل تحسين كفاءة المؤسسات وقدرتها التنافسية من أجل الانضمام إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال تفعيل وترسيخ مبادئ الحوكمة.

حيث تقوم حوكمة الشركات على قيم تعتبر حجر الأساس لضمان إطار فعال لها والمتمثلة في (قيم النزاهة، الشفافية والمساءلة والتمكين...)، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة الدور التي تلعبه الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال توفير الموثوقية والمصداقية في المعلومات التي تم الإفصاح عنها،

وبالتالي ينعكس ذلك على جودة التقارير المالية التي تعطي صورة حقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يسمح للمستثمرين بأخذ تصور يساعدهم في اتخاذ القرار المناسب لتوجيه استثماراتهم بشكل صحيح.

- إشكالية الدراسة: انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:
ما الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري؟

- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية قضايا حوكمة الشركات كونها أداة فعالة للحد من التلاعب والسعي لزيادة مصداقية المعلومات، وكونها تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات في ظل التحديات المعاصرة.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وخصائصها وآلياتها، مبادئها.
- التعرف على الفساد وأشكاله ومظاهره والدور الذي تلعبه الحوكمة في مكافحته.

2. الإطار النظري لحوكمة الشركات

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات من أهم المصطلحات التي انتشرت على نطاق الواسع خلال العقدين الماضيين في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، من حيث صلتها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

1.2. مفهوم حوكمة الشركات

هناك عدة تعريفات ومفاهيم للحوكمة طبقاً لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين في هذا المجال نعرض منها ما يلي:

تعرف الحوكمة على أنها الوسيلة التي تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال المؤتمرات)، 2007، صفحة 7)

منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية فقد عرفتها: "بأنها الهيكل الذي تنظم من خلاله إدارة الشركة، والرقابة عليها، مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظاماً للحوافز المديرين ومجلس الإدارة، مرتبطاً بأداء الشركة الذي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدي إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة". (ناصر ، 2013، صفحة 45).

تعرف كذلك على أنها النظام، القانون، المقاربات السليمة للشركات التي يتم توجيهها والتحكم فيها والتركيز على الهياكل المؤسسية الداخلية والخارجية بقصد مراقبة تصرفات الإدارة والمديرين وبالتالي التخفيف منمخاطر الوكالة (Fellag & Boufatah, 2018, p. 174)

من التعريفات السابقة، نستنتج أن حوكمة الشركات هي بشكل عام مجموعة من الأنظمة والقواعد والإجراءات التي تحكم العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة المختلفين داخل الشركة في إطار من الشفافية والتساؤل والحياد.

2.2. الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات

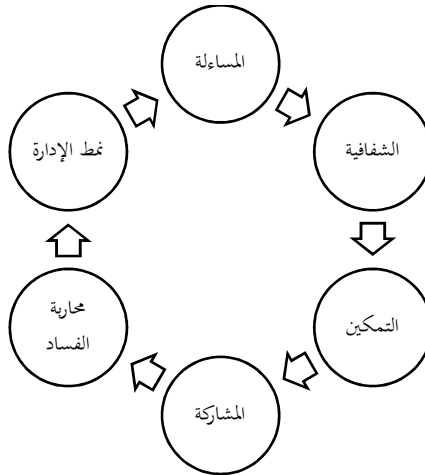
هناك العديد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: (أبو نصر ، 2015 ، صفحة 42)

- تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الأمريكية مثل worldcom /Enron
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
- انتشار التحولات على المستوى العالمي.
- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3.2. خصائص حوكمة الشركات

تعد الحوكمة أسلوبا جديدا في إدارة شؤون المجتمع والدولة تقوم على أركان أساسية والتي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (حسن، 2010، صفحة 9).

من خلال الشّكل أعلاه يمكننا توضيح ما يلي:

- **المساءلة:** تعني تفعيل دور أصحاب المصلحة في نجاح المؤسسة، مثل الجهات الرقابية العامة (هيئة أسواق المال، مصالح الشّركات، البورصات ...) الأطراف غير المباشرة (المساهمون، مجالس الإدارة، لجان المراجعة، المدققون الداخليون...)
- **الشفافية:** تعني الانفتاح على مواضيع النقاش وحرية نشر المعلومات.
- **التمكين:** وهذا يعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير حياتهم.
- **المشاركة:** تعني السّماح للمواطنين بالمشاركة بنشاط في جميع جوانب الحياة، وتحويلهم من مجرد متلقين للخدمات في المجال العام إلى فاعلين يصنعون واقعهم الخاص.
- **مكافحة الفساد:** يشير إلى إساءة استخدام السّطة لتحقيق مكاسب شخصية.
- **أسلوب الإدارة:** يجب أن يكون أسلوب الإدارة ديمقراطياً، ويشجع المشاركة والمبادرة، بدلاً من الاستبداد.

4.2. أهداف حوكمة الشّركات

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 6)

- مراعاة مصالح حقوق المساهمين وحمايتهم.
- حماية حقوق ومصالح كافة العاملين بالشّركة وتحقيق الشّفافية في جميع أعمال الشّركة.
- تحقيق وتأمين العدالة لجميع أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشّركات وتأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق للإدارة الشّركة.
- الحد من استغلال السّطة في غير المصلحة العامة، والالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة.
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها مما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولاً إلى تعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات، والعمل على تأكيد المراجعة على الأداء لكافة العمليات.

5.2. أهمية حوكمة الشّركات

تتلخص فيما يلي: (عاشوري، 2015، صفحة 9)

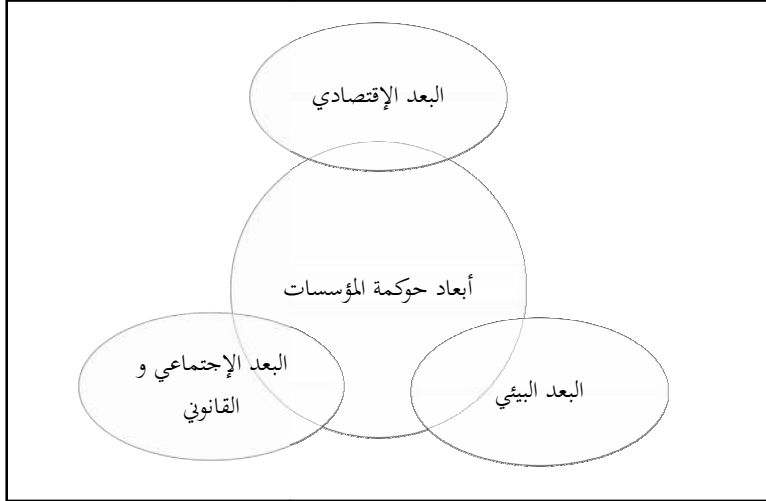
- تحقيق أكبر قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين.
- توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياباً وتوافراً هذه البيانات والمعلومات في الوقت المناسب.

- ضمان القدر الملائم من الطمأنينة لمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق العائد المناسب لاستثماراتهم، مع العمل على حفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
- تعزيز الشفافية والعدالة والمعاملة النزيهة.

6.2. أبعاد حوكمة الشركات

تتکامل أبعاد حوكمة الشركات فيما بينها كما يلي:

الشكل رقم (02): أبعاد حوكمة المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (مالطي، 2019، صفحة 24).

يمكن توضيح الشكل السابق كما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في مجموع الوسائل والسياسات التي تسهل على المؤسسة عملية الحصول على التمويل وبأقل المخاطر للرفع من كفاءة المؤسسات وتحقيق الاستمرارية ويتوفر هذا الأخير على الإفصاح المالي، الرقابة الداخلية.
- **البعد الاجتماعي والقانوني:** يتضمن الحقوق وواجبات كلا من حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وكذا حماية حقوق الأقلية والمديرين التنفيذيين، حيث يتضمن هذا البعد:
- **الهيكل التنظيمي:** يحدد فيه هرم السلطة بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل فرد بالمؤسسة.
- **السلوك الأخلاقي:** يحدد مدى تطبيق المؤسسة لقواعد المهنة.
- **البعد البيئي:** حماية البيئة والمحافظة عليها من أنشطة المؤسسات كعملية إنتاج السلع.

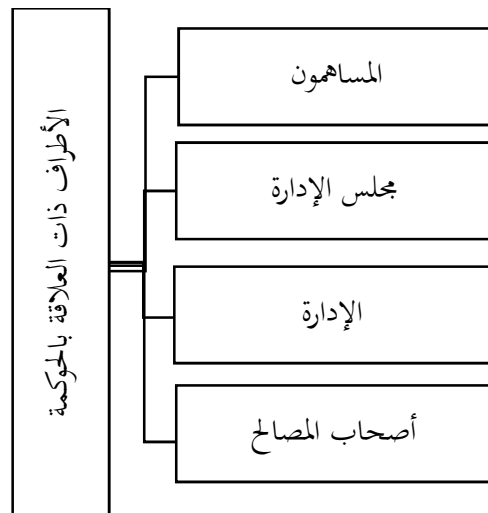
7.2. الأطراف ذات العلاقة بتطبيق حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الأطراف ذات علاقة بتطوير حوكمة الشركات تتمثل في: (المغربي، 2020، صفحة

(12)

- **المساهمين:** هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
- **مجلس الإدارة:** هم من يمثلون المساهمون وأيضا الأطراف الأخرى: مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم سياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة:** هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها إلى المساهمين.
- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لديهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، العملاء، الموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء قد تكون لديهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

الشكل رقم (03): الأطراف المتدخلة بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: (قباجة، 2008، صفحة 33).

8.2. مبادئ حوكمة الشركات

تشير مبادئ حوكمة الشركات إلى القواعد والإجراءات والنظم التي تحمي وتوازن على أفضل وجه مصالح المديرين والمساهمين في الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين، وهي العمود الفقري لتطبيق الحوكمة.

الجدول رقم (01): مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المبدأ	المحتوى
حماية حقوق المساهمين	• تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم. • الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب. • المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين. • انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. • الحصول على حصص من أرباح الشركة.
المعاملة المتكافئة للمساهمين	يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لكافة المساهمين بما في ذلك الأقلية من المساهمين والمساهمين الأجانب.
دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات	يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق المصلحة، كما يرسبها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة في مجال خلق الثروة وفرص عمل واستدامة المشروعات القائمة على أسس مالية صحيحة.
الإفصاح والشفافية	تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بالتأسيس الشركة (الموقف المالي، الأداء

والملكية وأسلوب ممارسة سلطة)	
مسؤوليات مجلس الإدارة	يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركة، كما ينبغي أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساهمة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، ص (6-9) للمزيد اطلع على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org

وبالإضافة إلى المبادئ سابقة الذكر لابد من وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات والذي في فحواه تشجيع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافق مع حكم القانون، وأن يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

9.2. آليات حوكمة الشركات

تتمثل آليات الحوكمة في الأطر القانونية والتنظيمية المختلفة والوسائل الأخرى التي تسمح بالتعبير المحلي لمبادئ حوكمة الشركات وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتم فيها تطبيق الممارسات هذا الأخير، حيث تنقسم الآليات إلى قسمين كالآتي: (بوالزليفة، 2012، صفحة 13)

• الآليات الداخلية:

- **مجلس الإدارة:** هم غالبا الأعضاء الذي يعملون في المستوى الأعلى للإدارة التنفيذية كالمدير العام وكبار المديرين التنفيذيين، ووجود هؤلاء الأعضاء في المجلس ضروري لأنهم مصدر للمعلومات الشركة بصفتهم يديرونها، وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها من غيرهم.
- **لجنة التدقيق:** تساهم هذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته والتزاماته الخاصة بإعداد وسلامة التقارير المالية، والتأكد من كفاية وشفافية الإفصاح، وكذا المساهمة وتعيين المدقق داخلي أو خارجي. (كموش، 2014، صفحة 83).
- تجدر الإشارة أن لجنة التدقيق هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، كما عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين، والذين تتوفر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.

- **لجنة المكافآت:** هي اللجنة المسؤولة عن كل القضايا المتعلقة بمكافأة وتعويض الرئيس التنفيذي والمشورة الخاصة بمكافأة غيره من كبار التنفيذيين والمدراء. (كموش، 2014، صفحة 83)
- **لجنة التعيينات:** المسؤولة عن تحديد، تقييم، وترشيح أفضل العناصر ممن تتلاءم خبراتهم ومهاراتهم احتياجات الشركة لشغل مقاعد في مجلس الإدارة (كموش، 2014، صفحة 83)

• الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

- تعتبر بمثابة أداة رقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، منها ما يلي: (مالطي، 2019، الصفحات 28-29)
- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد من بين الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات بحيث أكد كل من HESS AND IMPAVIDO على ذلك، فعدم قيام الإدارة بعملها على أكمل وجه سيؤدي بها إلى إفلاس الأمر الذي سيكون سلبي على المدير وأعضاء مجلس الإدارة وبالتالي نلاحظ أن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب من سلوك الإدارة.
 - **الاندماج والاستحواذ:** تعد الإندماجات والاستحواذات من بين الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم، يشير كلا من جون وكيديا على وجود العديد من الأدبيات التي تؤكد على ضرورة آلية الاكتساب في الولايات المتحدة الأمريكية، فبدونها لا يمكن التحكم في الإدارة بشكل فعال بحيث أنه في أغلب الحالات يتم التخلي عن الخدمات الإدارات في حالة الأداء المنخفض.
 - **التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات المملوكة للدولة، إذا يساعد المدقق الخارجي هذه الشركات على التحقيق والمساءلة والنزاهة وزرع الثقة في أصحاب المصالح.
 - **التشريعات والقوانين:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة.

10.2. أهم النظريات المساهمة في تطور حوكمة الشركات

لقد تم تطوير مفهوم حوكمة الشركات من خلال مساهمة العديد من النظريات منها:

❖ **نظرية الوكالة:** يعتبر جنسن وماكلين (Jensen and Meckling) 1976 من الأوائل الذين تطرقوا

إلى نظرية الوكالة فعرفوها على أنها عقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصل (الموكل)، يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار. (بوهدة، زرقاطة ، و شنافة، 2020، صفحة 417).

• **فروض نظرية الوكالة:** تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض وهي: (درويش، 2007، صفحة 65)

- إن أطراف الوكالة (أصلاء ووكلاء) يتمتعون بالرشد نسبيا وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.
- إن أهداف دوال الأصل والوكيل غير متوافقة تماما وأن هناك قدرا من التعارض في المنافع بينهما.
- هناك عدم تماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصل والوكيل فيما يتعلق بموضوع الوكالة.
- إن الأصل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم المنفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصل.

❖ **مشاكل الوكالة** والتي تتمثل فيما يلي: (بوهدة، زرقاطة ، و شنافة، 2020، الصفحات 419-420)

- **عدم تماثل المعلومات (Asymmetric Information):** يستخدم الوكيل كل المعلومات المتاحة والمتوفرة لديه عن المنشأة لتحقيق مصلحته الشخصية حتى ولو تعارضت مع مصلحة الأصل، ومن ممكن أن يفصح الوكيل عن بعض المعلومات ويخفي البعض الآخر، ويقدمها بطريقة تجعل الأصل يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة.

• **مشكلة الخطر المعنوي (Hazard Moral):** تظهر نتيجة عدم التأكد من أن المسير سيلزم بالعقد الذي وقعه، حيث لا يوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل، أو تحقيق الأهداف التي وضعها.

• **مشكلة الاختيار العكسي (selectionAdvers):** إذا كانت نظرية الوكالة تدرس العلاقة بين (المسير*المساهم)، أي المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العقد المبرم بينهما، فإن النظرة الجديدة تدرس العلاقة (المسير*مستثمر المحتمل) وفي هذه الحالة تختلف المعلومات الموجودة عند المسيرين تكون غير متاحة للمستثمرين المحتملين وهذا ما يعبر عنه بالاختيار العكسي.

• **مشاكل تضارب المصالح:** إن كل من الوكيل والأصيل يتميزان بالتصرف الرشيد، أي أن كلاهما يعمل على تعظيم منفعة المتوقعة، إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما.

❖ **نظرية تكاليف الصفقة:** تكاليف الصفقات هي فرع من فروع الاقتصاديات الحديثة، وهي نتاج عن التيارات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية، إذ برزت على يد الاقتصادي الأمريكي " رونالد كوس" الذي كتب عام 1937 مقال مؤسس للنظرية (طبيعة الشركة)، "the nature of the firme" إذا انضح من خلال هذه النظرية أنه ليس من مصلحة الوكالة أن يكون لها عقد قصير الأجل مع مقاول خارجي، لأنه ينتظر أن يتم تعظيمه حتى تتساوى تكلفة إتمام آخر معاملة إضافية مع تكلفة إتمام تلك المعاملة. (ABECASSIS, 1997, p. 12)

إضافة إلى ذلك فإن نظرية تكاليف الصفقة رغم القبول التي لاقت في الفكر الإداري إلا أنها لم تخضع بشكل كافي للدراسات التجريبية التي تؤكد صحة فرضياتها. (بوخمخ، 2012، صفحة 20)

• **فرضيات نظرية تكاليف الصفقة:** تركز نظرية تكاليف الصفقات على 03 فرضيات أساسية: (بوهدة، زرقاطة ، و شنافة، 2020، صفحة 422)

- **الرشادة المحدودة:** هذا المفهوم وضعه " سيمون 1991" حيث يرى أن القدرات الفيزيولوجية للأفراد صغيرا جدا لتلقي وتخزين ومعالجة المعلومات المفيدة، ولذلك يعجز الأفراد على تحديد مجموعة البدائل المتاحة (الحالية والمستقبلية) من أجل تعظيم منفعتهم، أي رشادة المحدودة تبين بوضوح أن العاملون راشدون لا يأخذون القرارات التي تخدمهم، كون أن المعلومات التي يستعملونها لاتخاذ القرارات محدودة،

ومعالجة المعطيات ليست بالأمر الهين، و الصعوبة تكمن في تكاليف جمع المعلومات، تكاليف معالجتها لاتخاذ القرارات، وحالة عدم التأكد الملازمة للمحيط الاقتصادي.

- الفرد بالطبعته انتهازية: حيث يعمل لمصلحته الشخصية، وعند الاقتضاء يعمل على خسارة شريكه إن تعارضت المصالح.

- نوعية الأصول: حيث أن الأشياء مراد تبادلها تختلف حسب طبيعتها، فبعض الأصول يمكن أن تكرر في عملية التبادل، بينما البعض الآخر قد يتم استبدالها مرة واحدة، فنوعية الفاعلين تخلق علاقة ارتباط شخصية بين طرفي العقد، هذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل المتعلقة بالسلوكيات الانتهازية، إذا أن نوعية الأصول هي السبب الرئيسي لوجود المؤسسة والتي يتخللها التردد والشك في القيام بالمعاملات والقائم على الأعوان الآخرين وكذلك من تكرار المعاملات.

❖ **نظرية حقوق الملكية:** يقصد بحق الملكية الحق الذي يصلح بشكل اجتماعي لاختيار استعمال سلعة اقتصادية محددة.

كما أن هناك من يعرف حقوق الملكية "بأنها ليست علاقة بين الأشخاص والأشياء فقط إنما هي علاقة منظمة ومقننة بين الأشخاص الذين يستخدمون تلك الأشياء.. (G. Furubotn & svetozar, 1972, pp. 1137-1141-1148-1149)

• **فرضيات نظرية حقوق الملكية:** والتي تتمثل فيما يلي: (عميروش، 2018، صفحة 11)

- يسعى الأعوان الاقتصاديون لتعظيم منافعهم ويندفعون للبحث عن مصلحتهم الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يتعاملون معه ومهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها.

- يهتم الأشخاص باتباع أهدافهم الخاصة ولكنهم يخضعون إلى القيود المفروضة عن طريق هيكل النظام الذي فيه.

- تعظيم الأرباح لا يعتبر دليلا لهدف المنفعة للأعوان الاقتصاديون إلى جانب الوسائل المالية التي تحتوي على الوسائل الغير النقدية على غرار الترقية وشروط العمل ووقت الفراغ أثناء ساعات العمل.

- رغبات الشخص المبنية من خلاله سلوكه على السوق.

- لسيئ المعلومات كاملة وليست تكاليف المبادلة معدومة.

• أشكال حقوق الملكية: بموجب هذه النظرية يتم التعامل مع الشيء الممتلك من خلال ثلاث أشكال وهي (parrot, p. 28):

- حق الاستعمال (usus): يقصد به الحق في استعمال الأصل.
- حق الانتفاع (fructus): بمعنى حق الاستفادة من الأصل المستعمل بالحصول على عائد نظير استغلال ذلك الأصل وجني الثمار منه.
- حق التنازل (abusus): يقصد به الحق في التخلص من الأصل عن طريق البيع أو الإيجار وحرية تقرير مصيره وكيفية التصرف فيه.

• المؤسسات في إطار نظرية حقوق الملكية تصنف المؤسسات وفقا لهذه النظرية كما يلي:

- المؤسسات الكلاسيكية: في هذا الإطار تخضع حقوق الملكية الثلاث إلى شخص واحد وهو مالك، ولا يوجد فصل بين الملكية والإدارة، بحيث أن المالك هو المسير هو ما يؤدي بالمؤسسة أكثر فعالية. (Simon & du Montcel, 1977, p. 331)

- المؤسسات التسييرية: في ظل هذه المؤسسات نجد أن الملاك لهم الحق في الانتفاع بالأصول والحق في بيعها أما المسيريون لهم الحق في الاستعمال، وهذا الفصل يؤدي إلى تضارب المصالح بين الملاك والمسيريين، خاصة وأن المسير لا يملك حقوق في رأس المال لذلك فهو يبحث عن تعظيم منفعته على حساب منافع المساهمين ولا يبحث عن زيادة ثروة الملاك. (Yves & Henri Tézenas, 1977, p. 331)

- المؤسسات العمومية: في هذا النوع من الشركات حق الاستعمال يشترك فيه مجموعة من الأشخاص أما حقي الانتفاع والتنازل يعودان لصالح الدولة. (Chang, 2007, p. 16)

- المؤسسات التعاونية: في النوع لا يوجد ملاك حقيقيون لأن ملكية جماعية في هذه الشركات وغير قابلة للتنازل، وأن حق الانتفاع من الملكية يعود إلى العمال الأجراء والمسيريين معا، ومن المحتمل أن يقوم هذين الأخيرين بالبحث لتعظيم منفعتهما لأن حقوق الملكية بعيدة عنهم بشكل المطلق. (Weidenbaum & Jensen, 1990, p. 05)

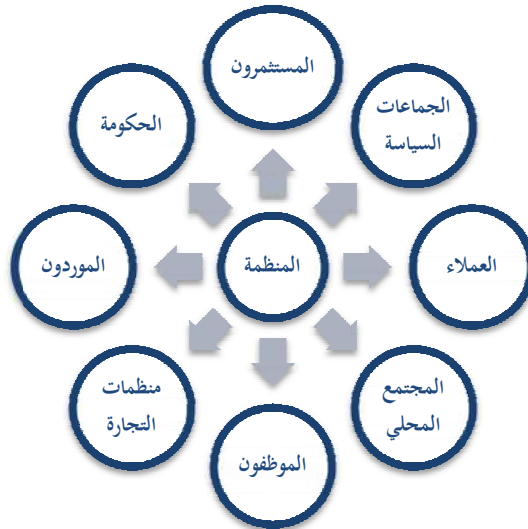
• نظرية التجذر: يقصد بالتجذر المسيريين سعيهم لتخلص من رقابة المساهمين ومجلس الإدارة لجعل عزلهم أمرا صعبا ولو بشكل جزئي، بعد أن يضمنوا الاستفادة من مزايا هامة على غرار تعويضات النقدية من أجور ومكافآت. (Benoît Pigé, 1998, p. 133)

• إستراتيجيات التجذر: وتتمثل فيما يلي: (حاي، 2015، صفحة 71)

- إستراتيجية الاستثمارات النوعية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الانسجام مع المحيط، أيتوجيه استثمارات المؤسسة بشكل يريده المديرون مما يسمح لهم بالإفلات من الرقابة المساهمين وربط المردودية بوجودهم مما يقلل خطر ازاحتهم، (المسير ينجز استثمارات خاصة به وحتى لم تكن في الحل الأمثل للمؤسسة).
- التلاعب بالمعلومات: يسعى المديرين إلى تعظيم مداخيلهم من خلال التحكم في المعلومات وإحداث عدم تماثلها وهذا يقلص من التهديد الذي يشكله منافسيه في السوق المديرين.
- استراتيجية تأسيس شبكة العلاقات: هنا يعمل المديرون على استغلال نفوذهم من خلال شبكة العلاقات ويعمل على الحفاظ على هذه العلاقات، سواء رسمية وغير رسمية والتي تضمن بقائه على رأس المؤسسة. يعتبر التجذر موضوع نقاش بين المناظرين، هناك من يرى أنه مصدر للعدم الكفاءة وهناك من يرى أنه ليس بالضرورة يؤدي إلى إضعاف أداء المؤسسة.

• نظرية أصحاب المصالح قامت هذه النظرية على افتراض فحواه أن أصحاب الأسهم ليسوا فقط الفئة الوحيدة التي لها مصلحة في المنظمة، لذا افترضت أن العملاء أو المستهلكون لهم مصلحة في المنظمة المتعامل معها ويتأثرون بنجاحها أو فشلها لذلك يقع على عاتق المدراء التزامات خاصة لتأكيد حصول أصحاب المصالح على نطاق الواسع (وليس أصحاب الأسهم) على عوائد العادلة من تعاملهم مع المنظمة، كما تدافع هذه النظرية على شكل ما من المسؤولية الاجتماعية، وتعتبرها ضرورة لتطبيق أساليب أخلاقية حتى ولو أدى ذلك إلى تخفيض أرباح المنظمة في الأجل الطويل. (خليل، صفحة 4)

الشكل رقم (04): أصحاب المصالح



Source: (Donaldson, 1995, p. 69).

من خلال ما سبق يتضح أن مسؤولية الميسرين في إطار هذه النظرية تمثلت في تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف، وتسيير الشركة بطريقة تأخذ بعين الاعتبار أصحاب المصالح من جهة ومع مراعاة أهداف الشركة من جهة أخرى.

3. الإطار النظري للفساد المالي والإداري ودور حوكمة الشركات في مكافحته

إن الفساد الإداري ظاهرة عالمية منتشرة في كل مكان، كما تأخذ هذه الظاهرة أبعاد مختلفة تتداخل فيما بينها، ويتجلى ذلك من خلال الصور العديدة لفساد المالي والإداري والتي منها الرشوة وتبييض الأموال والتهرب الضريبي وغيرها، حيث يتناول هذا المحور مفهوم الفساد المالي والإداري وأسبابه ومختلف صورته كما سيتم توضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري.

1.3. مفهوم الفساد المالي والإداري: لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالفساد إلا أننا نذكر البعض منها لسبيل الذكر لا لسبيل الحصر:

تعريف صندوق النقد الدولي: " علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة والتي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد." (بلعاش، 2012، صفحة 9)

تعريف منظمة الأمم المتحدة: " لم يعطى للفساد تعريفا في المشروع النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد غير أنه تمت الإشارة إلى صورته مثل: الرشوة، المتاجرة بالنقود، إساءة استغلال الوظيفة... إلخ" (ليتيم و مسكين، 2017، صفحة 4)

منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد على أنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق الكسب الخاص". (طويطي و مجدوب، 2003، صفحة 153)

ومن خلال التعاريف سابقة الذكر نستنتج أن الفساد عموما هو كل عمل غير أخلاقي يتضمن سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق الأغراض لمصلحة الخاصة.

2.3. أسباب الفساد المالي والإداري: لقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري نوجزها فيما يلي: (العيسي و لبزة، 2019، صفحة 5)

- _ تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون من الفساد هي نفسها.
- _ وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- _ وجود فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- _ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- _ توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.
- _ الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك مبادرات لمكافحته، فإنها وحتى وإن أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبل العبث فقط.

3.3. صور الفساد: تتعدد أشكال الفساد لكن يمكن إجمالها في الأنواع التالية: (سالم الجمل، 2014، الصفحات 12-13)

_ **الفساد العرضي:** وهو في بعض الأحيان يكون حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتا وليس منتظما، أو هو سلوك يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدي الموظف واجبه في الصدق والنزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هما حالة عرضية أو فردية.

_ **الفساد المؤسسي:** وهذا الفساد قد يكون موجود في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الآخرين وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في الوزارات و القطاعات المختلفة، و عادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام و تضعف الرقابة و التنظيم في هذه القطاعات و يقصد به السلوك الذي تخلقه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات و تصبح بذلك القنوات جزءا أساسيا في تركيبة النظام السياسي و الاقتصادي والإداري والقانوني للدولة، و بالتالي يصبح الفساد هنا هو حالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية.

_ **الفساد المنتظم:** وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره ومن أهم هذه الملامح أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة، يميل إلى أن يكون احتكاريان إنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

_ **الفساد الصغير:** ويقصد به ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيه مبالغ جانبية من خلال رشاي صغيرة من الجمهور لتسهيل معاملاتهم، ومن جهة أخرى لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم، وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.

__ **الفساد الكبير:** يقصد به السلوك الذي يسلكه كبار المسؤولين والسياسيين بحكم صلاحيتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، وهذا النوع من الفساد أكثر خطورة من السابق وأكثر تأثيراً على الاقتصاد.

__ **الفساد ضئيل الشأن:** يحدث من المسؤولين الحكوميين غير المنتخبين، لاسيما البيروقراطيين، الإداريين من المستويات الدنيا ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها الفساد في هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشترطات الترخيص والتخصيص الاستثنائي للمنافع حكومية من قبل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف.

__ **الفساد عظيم الشأن:** فيحدث على مستوى الحكومة الأعلى، حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطيون والقطاع الخاص، ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسة على مستوى عال، مثل توريد معدات عسكرية أو طائرات مدنية أو بنية أساسية.

__ **استغلال النفوذ:** فيحدث نتيجة لتأثيرات اقتصادية مثل: الرشاوى، أو بسبب ولاءات شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة.

4.3. مظاهر الفساد المالي والإداري

يمارس الشخص الفساد أعمال الفساد للحصول على مكاسب مادية ومعنوية تتجسد في أحد المظاهر التالية: (بن صويلح، 2021، الصفحات 6-7)

__ **الرشوة:** تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

__ **المحسوبية:** تمرير ما تريده التنظيمات أو الأحزاب أو غيرها من خلال استغلال وتوظيف نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

__ **المحاباة:** تفضيل جهة على أخرى دون وجه حق كما في منح المقاولات أو عقود الاستئجار أو الاستثمار.

__ **الوساطة:** هي تدخل شخص ذو مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو تولي منصب أو عقد.

__ **نهب المال العام:** يتم باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو باستغلال الموقع الوظيفي أو الاحتيال للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

5.3. دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري

إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له أهمية كبيرة حيث أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتباراتهم لاتخاذ قرارات التوظيف، ومن ثم فإن الشركات التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة فإنها تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل. ومن أهم ما تسهم به الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري ما يلي: (سما علي و دادة، 2019، صفحة 369)

- __ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي التي تواجهها الشركات.
- __ رفع مستوى أداء الشركات ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي.
- __ الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها كآلية في اتخاذ القرارات.
- __ ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى القوائم المالية على أسس محاسبية صحيحة.
- __ الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين ولوائح الحوكمة. وبالتالي فالالتزام بالشركات بتطبيق هذه المبادئ خاصة الإفصاح والشفافية سيقول من تعرض الشركات للمخاطر الناجمة عن حالات الفساد المالي والإداري.

4. الخاتمة:

إن النجاح الحقيقي اليوم بالنسبة للمؤسسات يتوقف على التسيير الفعال والراشد للمؤسسة، فالمسير الفعال هو ذلك الشخص الذي يحسن فن استنفار الطاقات البشرية واستثارة الهمم، كما لابد أن يجيد التحكم الجيد والفعال في تطبيق آليات حوكمة الشركات نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في توفير الشفافية والمصداقية في التقارير والقوائم المالية.

إذ تعتبر آليات الحوكمة بمثابة جدار الأمان لمختلف محاولات الفساد التي تحدث أثناء أداء الموظفين لمهامهم، لأن التطبيق الفعال لمفهوم الحوكمة يساهم بشكل كبير في التخفيف والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

المصادر:

- 1.Chang, H.-J. (2007). *La reforme des entreprises publiques: Notes d'orientation dans le cadre de la stratégies nationales de développement, United Nations, département des affaires économiques et sociale (DAES)*. New York.
- 2.ABECASSIS, C. (1997). *LES COUTS DE TRANSACTION ETAT DE LA Théorie*. Benoît Pigé. (1998). *Op.cit*.
3. Donaldson, T. a. (1995). The Stakeholder Theory of the Corporation : Concepts, Evidence and Implications. *Academy of Management Review*, 20(1).
4. Fellag, N., & Boufatah, B. (2018, JUNE). Evaluation des pratiques de gouvernement d'entreprise dans les petites et moyennes entreprise gériennesentreprises: cas d'une PME industrielle à Chlef. *El Maqrizi Journal for Economic and Financial Studies*.
5. G. Furubotn, E., & svetojar, p. (1972). Property Rights and Economic Theory: A Survey of Recent Literature. *Journal of Economic Literature* is currently published by American Economic Association, 10.
6. parrat, F. (s.d.). *Le gouvernement d'entreprise: ce qui a déjà changé, ce qui va encore évoluer* Editions Maxima., paris.
7. Simon , Y., & du Montcel, l. (1977). *Op.cit*.
- 8.Weidenbaum, M., & Jensen, M. (1990). *ntroduction to the modern corporation and private property*.
- 9.www.oecd.org.
- 10.Yves, S., & Henri Tézenas, M. (1977). *Théorie de la firme et réforme de l'entreprise: revue de la théorie des droits de propriété, Revue Economique, groupes d'universités françaises* (Vol. 28).
11. المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال المؤتمرات). (2007). *حوكمة الشركات و أسواق المال العربية*. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
12. أمال بن صويلح. (2021). *آليات مكافحة الفساد الاداري و المالي بالجزائر في ظل الاصلاحات الجديدة*. مجلة العلوم الانسانية، 32(01).
13. بوبكر عميروش. (2018). *مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة إستطلاعية (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس - سطيف - .
14. خالد ليتيم، و عبد الحفيظ مسكين. (2017). *الآثار الاقتصادية للفساد المالي و الاداري و جهود الجزائر لمكافحته إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد*. مجلة الرياد للاقتصاديات الاعمال، 04 (07).
15. سعاد حايف. (2015). *أثر المحددات السلوكية و المهنية للمسيرين على الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات العمومية لولاية سطيف*-. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف -: الموقع الإلكتروني لكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
16. سفيان سما علي، و صلاح الدين دادة. (2019). *مساهمة حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الاداري*. مجلة المقريري للدراسات المحاسبية والمالية، 3 (1).

17. سناء مالطي. (2019). جودة التدقيق الخارجي و آليات حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية في السياق الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي الياصب.
18. صابر بوالزليفة. (2012). دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
19. صلاح حسن. (2010). تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية (ط1). مصر - القاهرة: دار الكتاب الحديث.
20. عبد الحميد علي ناصر . (2013). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة. مصر: الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة " بميك ".
21. عبد العزيز طالب ، و محمد بلمداني. (أكتوبر، 2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 2.
22. عبد الفتاح بوخمخم. (2012). نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل. عولمة الإدارة في عصر المعرفة (ديسمبر 2012). طرابلس - لبنان.
23. عبد المجيد كموش. (2014). إلزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات-دراسة تقييمية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
24. عبد الناصر عاشوري. (2015). دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس - سطيف-.
25. عدنان بن حيدر بن درويش. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة.
26. علي العبسي، و هشام لبزة. (2019). أساليب مكافحة الفساد الإداري و المالي وحوكمة الشركات مع الإشارة إلى تجربة أن سي أ-روبية-الجزائر. مجلة البحوث المالية والمحاسبية، 02(03).
27. عنان قباجة وآخرون. (2008). تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين . القدس رام الله: معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية الماس.
28. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). حوكمة الشركات (ط1). البحرين - المنامة: الأكاديمية الحديثة لكتاب الجامعي.
29. محمد بوهدة، مريم زرقاطة ، و جهرة شنافة. (12 / 30 / 2020). حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية. مجلة أبعاد الاقتصادية، 10(02).
30. مدحت محمد أبو نصر . (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (ط1). النصر - القاهرة- مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.

31. مصطفى طويطي، و خيرة مجدوب. (2003). آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و الاداري في ظل مبدأ الإفصاح و الشفافية. مجلة المقرري للدراسات المحاسبية والمالية، 3 (1).
32. ميادة بلعاش. (2012). العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الاداري. مجلة الرؤى الاقتصادية، (02).
33. نبيل محمد مرسى خليل. (بلا تاريخ). نظريات الحوكمة.
34. هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2014). الفساد الاقتصادي و أثره على التنمية في الدول النامية و آليات مكافحته من منظور الاقتصادي و الاسلامي والوضعي ، كلية الشريعة والقانون بطنطا (جامعة الأزهر)، تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي.